الخاتمة

حسبي في ختام هذه الدراسة أن أكون قد وفقت في معالجة موضوعه من الجوانب التي ينبغي عرضها، ودراستها بالقدر الكافي، والشاكلة المناسبة.

فمنهج النقد ومسالكه في الدراسات الأصولية عميق ودقيق، لاسيَّما إذا تعلق الأمر بالفكر الأصولي لأحد الأعلام الجهابذة، كالإمام النَّظَّار أبي إسحاق الشاطبي، لذلك فقد حاولت توجيه نظري إلى بحث جهات علمية، وجوانب منهجية، اعتبرتها تفي بالمقصود المرسوم، وتحقق المبتغى المعهود. وهو مبتغىً أفضى بالدراسة إلى نتائج منها أن الذين كتبوا في علم أصول الفقه في بداياته الأولى لم يكونوا غافلين عن غاياته الكبرى ومقاصده الأساسية؛ لأن حفظ الخطاب الشرعي في مفاهيمه وتفسيراته لا تنفك عن الواجبات التي لا تتم إلا بكليات علمية ومنهجية، أخذت حكم شروط الواجب وضوابطه، كما لم يكن للنظر الأصولي أن ينتج علماً أصيلاً مجرداً دون حضور بعض القضايا والمسائل الإشكالية التي دعت ضرورة، بل وجوباً، إلى استحداثه، فكانت الرسائل المتبادلة بين العلماء، وكانت رسالة الشافعي وما تلاها، إلى أن وصل الأمر إلى أبي إسحاق الشاطبي.

لكن الدرس الأصولي لم يثبت وفيّاً للمسلك المرسوم سلفاً، متنحياً عن جادة الغاية ورؤية المقصد في إصلاح الاجتهاد الفقهي، وتقويمه، الأمر الذي تنبه إليه الإمام الشاطبي محاولاً إرجاع النظر في كثير من القضايا الأصولية، مع استفراغ الوسع في العمل على إعادة علم أصول الفقه إلى السبيل الصحيح وتوليته الوجهة المناسبة، فكان لزاماً عليه لنقد المنهج الأصولي أن يستعين بأقوم المناهج في ذلك، فاعتمد على مسلكي النقد النزاعي والنقد الاستقرائي.

ويُضاف إلى هذا أن الدارس لتاريخ العلوم عموماً، والإسلامية خصوصاً، سيتبين له أن تأسيس الجانب الآلي فيها؛ أي العلوم القاعدية المنظَّمة، إنما قام لغرض تقويم الجانِبيْنِ العلمي والعملي فيها وتوجيههما، مع توحيد المواقف والآراء المتفرعة عنها. فعلم النحو -مثلاً- أُسِّسَ لتقويم اللسان العربي، وعلم الحديث بُنِيَ لنقد الأخبار وتحقيق الروايات التاريخية، وعلم أصول الدين ظهر لتصحيح الفكر العقدي وتوحيده، وعلم أصول الفقه، أيضاً، لم يَحِدْ عن هذا المسلك، فقد أسسه علماء الأصول بقصد تنظيم الاجتهاد الفقهي، وتوجيهِهِ، وتطويره.

لكن الملاحظ، أن أغلب هذه العلوم قد تم التواضع على مبادئها، ووُفِّقَتْ إلى حدٍّ كبير في إنجاز مهمتها، من توحيد للأنظار، وضبط لمجالات استعمالها العلمي والنظري، وَقَّل النقاش في أصولها ومباحثها، ولم تتعدد تآليف المراجعة والنقد المختلفة فيها، في حين اختلف الأمر مع علم الأصول الذي عرف نقاشاً لا مثيل له، وكتابات وإنتاجات علمية فاقت العلوم الأخرى، فَوَرَّثَ ظهوره تطوراً في الاختلاف لهُ أهميته وقيمته، وذلك في جانبين:

الجانب العلمي: وإن تم التواضع على مجموعة من المبادئ الأصولية الكبرى في ضبط الأنظار الفقهية مع ظهور **الرسالة**، فإن الخلاف قد عظم حول عدد من المباحث الأصولية فيما بعد؛ إذ سيستقل كل مذهب بأصوله من حيث التقعيد والترتيب الإجمالي، بل إن جُلَّ المؤلفات الأصولية، على كثرتها، لا تخلو من سجالات وخلافات في مباحثها العلمية.

الجانب العملي: سيكون من الطبيعي أن ينشأ عن هذا الاختلاف في القواعد والأصول اختلافٌ في الاجتهادات الفقهية والفروعية المبنية على تلك القواعد والمبادئ الأصولية.

فيظهر بذلك أن علم أصول الفقه الذي ظهر من أجل تحرير الاختلاف، وإنهائهِ، أو التقليل منه، لم يستثمر بالصورة المطلوبة الموفية بالغرض، كما لم يحسم أمر التباين في المذاهب الأصولية بالتواضع على أسس موحدة كما بات مشهوداً في تاريخ العلوم الأخرى.

وفي هذا السياق تلفت الدراسة النظر إلى ملحظ دقيق، فمع تطور الخطاب النقدي في علم الأصول وامتداده في أبعاده التصحيحية والتقويمية عبر مراحله التاريخية، فإن العمران العلمي لفن الأصول لم يعرف تغييراً نوعياً على مستوى الخطاب العلمي والتشكيل الموضوعي منذ نشأته التأسيسية مع رسالة الشافعي إلى نضجه المنهجي مع الشاطبي، فلم يتم إلغاء دليل من الأدلة المشكلة للعمران الأصولي، ولم يضف إليها آخر، كما لم يتم إحداث تعديل حقيقي في واحد منها.

فالأدلة الأصولية، من كتاب وسنة وإجماع وقياس واستصلاح واستحسان وسد للذرائع وغيرها، استمر العمل بها دون تغيير يذكر خلال هذه المدة، وإن تغيرت الأسماء والمسميات، وكثر الجدل وعظم الخلاف في شروط إعمالها وتفعيلها.

وموضوع الاجتهاد ناقشه العلماء محافظين على ضوابطه الأساسية الكبرى، وحدوده الدنيا من الشروط العلمية التي يفتقر إليها ضرورة في النظر الفقهي.

وجانب المقاصد الشرعية هو الآخر لم يتأثر بشكل كبير في بعده العلمي، فمسألة المقاصد الشرعية، أو الضروريات التي تم التواضع عليها منذ البداية، لم تتغير، باستثناء تغيّر بعدها المنهجي من حيث الدراسة والبيان والكشف مع أبي إسحاق الشاطبي. لذلك، فإن الاختلاف الذي حصل بين أهل الاختصاص الأصولي، والذي كان وراء الفعل النقدي، إنما تركز في مجموعة من المطالب الثانوية في البنية الأصولية، دون أن يمس جوهر وضعها الأصلي، الذي يمكن إيجازها في العناصر الآتية:

- قطعية بعض الأدلة الأصولية ومدى إعمالها، وذلك من حيث تسمياتها ومسمياتها، وإلا لم ينشأ خلاف أصلاً في إعمال بعض الأدلة الأصولية واستثمارها، كالمصالح المرسلة -مثلاً- بمعنى من المعاني لدى كل المذاهب الفقهية والأصولية، وكذا القياس ثم الاستحسان.

- مسالك التقعيد الأصولي ومناهج التأسيس للأدلة، فقد تراوح تقعيد

القواعد وتأصيل الأصول بين استنباط واستقراء للنصوص من جهة، واستقراء للفروع والاجتهادات الفقهية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى بروز مدارس كبرى، كمدرسة المتكلمين، ومدرسة الفقهاء، وأخرى خاصة، كمدرسة ابن حزم، ومدرسة الشاطبي. والتأشير على هذا الملحظ يُقصد منه التنبيه على أمرين مهمين:

الأول: أن عمليات التحقيق والتوجيه والنقد الأصولية على ورود الاختلافات والسجالات فيها إنما تعكس حرصها العميق على حفظ الخطاب الشرعي، وحمايته من الفهوم الخاطئة. وقصدها الإسهام في توحيد الأنظار الأصولية على اعتبار أهمية مجال توجيه هذه الأنظار.

الثاني: أن هذا الاختلاف لم يقدح في الاتفاق العام في الأصول والأدلة الأصولية الكبرى عند الأصوليين.

وهكذا، تبين من الدراسة أن أهم إشكالات الفكر الأصولي لها صلة بالجانب المنهجي، اعتباراً لخصوصية علم أصول الفقه المنهجية في النظر والتحقيق، لذلك تجدر العناية بالمباحث ذات البعد المنهجي في الدراسات الأصولية، للكشف عن الطرق والمسالك التي اعتمدها الأصوليون في تحقيقاتهم وتقريراتهم العلمية. ومن القضايا التي أحسبها جديرة بالبحث:

البعد الوظيفي والغائي لعلم أصول الفقه، دراسة مقارنة بينه وبين العلوم الأصولية الأخرى: كعلم أصول النحو وعلم أصول الحديث.

الحجاج الأصولي: أسسه، وأسبابه ونتائجه، ومقاصده. دراسة علمية في الأبعاد المعرفية للحجاج والنقد في المجال التداولي للخطاب الأصولي.

منهج النقد الأصولي بين الشافعي والشاطبي، حدود الاتفاق والاختلاف. ويعمل على دراسة الثوابت العلمية المستمرة في علم الأصول منذ الشافعي، وتمييزها من المتغيرات التي تأثرت تاريخياً عبر تطور علم أصول الفقه.

الاتجاه النقدي في أصول الفقه، دراسة منهجية لمسالك النقد العلمي عند كبار الأصوليين: كمنهج النقد الأصولي عند الباقلاني، والجويني، وابن حزم، والغزالي، ثم المازري...

منهج البحث العلمي بين الشاطبي وابن خلدون، دراسة في الأسس العلمية لمنهج الاستقراء في البحث الأصولي والبحث التاريخي الاجتماعي.

منهج التحقيق القطعي في علم أصول الفقه، دراسة في المسالك العلمية المقطوع بها في تأصيل القواعد والأدلة الأصولية.

والحمد لله العليم الحليم، الجواد المنعم الكريم، الذي بنعمته تتم الصالحات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

obeikan.com